

خروج السيد الأمير محمد بن عبد الله بن فيصل من المملكة الأردنية الهاشمية

نظراً لعملاً منا على السفر إلى تركيا بتاريخ ١٥ - ٥ - ١٩٥١ واستناداً لأحكام الفقرة (ر) من المادة الثانية والعشرين من الدستور وأمر بما هو آت :-

- ١ - يعين ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير طلال نائباً عنا أثناء غيابنا .
- ٢ - لناثبنا المشار إليه جميع الحقوق المختصة بالعرش ، ما عدا التفويض بمقدد المعاهدات وإبرامها وإقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم على أن يدير في الحطة المنبغة من قبلنا قاماً .

١٢-٥-١٩٥١

محمد بن عبد الله

رئيس الوزراء
سمير الرفاعيوزير الداخلية
محمد عباس ميرزا

مباشرة صاحب السمو الملكي الأمير طلال المعظم

أعمال النيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

يعان أن حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم قد أقسم اليوم بحضور مجلس الوزراء البين المنصوص عليها في المادة (٢٣) من الدستور .

٩ شعبان سنة ١٣٧٠ الموافق ١٥ مايس سنة ١٩٥١

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

الحرية الرسمية لمحمد بن عبد الله بن فيصل الهاشمي

عمان : يوم الاربعاء ١٠ شعبان سنة ١٣٧٠ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٥١ العدد ١٠٦٥

الفراس

صحيفة

١٠٢٥

١٠٢٦ - ١٠٢٨

١٠٢٨ - ١٠٢٩

١٠٢٩

١٠٣٠

١٠٣٠

قانون موقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٥١ (قانون الطوابع الإضافية)

قانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥١ (قانون الموازنة العامة للموقت للسنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢)

قانون موقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٥١ (معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية)

قانون موقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٥١ (قانون تطبيق قانون التبغ لسنة ١٩٢٩ وقانون رخص

بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ المعدول بها في الضفة الشرقية من المملكة على ضفتها الغربية)

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥١ (معدل للنظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١)

تصحیح جملة في نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١ (نظام الشؤون المالية)

هذا من أصل

قانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٥٣ و ٥٤) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥١-٥-٤

تصدر اراءتنا الملكية بتصاديق القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واذا خالفته الى قوانين للدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٥١

قانون الطوابع الاضافية

- ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الطوابع الاضافية لسنة ١٩٥١) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥١-٥-١٦ .
- ٢ - تخصص طوابع اضافية لمشاريع الانشاء والتعمير من فئات مختلفة تعين قيمها واوضاعها وطريقة التصرف بها من قبل مجلس الوزراء .
- ٣ - تكون جميع المعاملات المالية والبريدية الخاضعة لاصاق طوابع اليرادات وطوابع البريد بمقتضى قانون رسوم طوابع اليرادات رقم ٥٤ لسنة ١٩٥١ ونظامي اجور البريد رقم ١ لسنة ١٩٤٢ واجور الطرود البريدية رقم ١ لسنة ١٩٣٨ وتعديلاتها خاضعة - باستثناء الجرائد والمجلات - لاصاق الطوابع الاضافية المنصوص عليها في المادة الثانية على الوجه التالي بالكيفية التي تلتصق وتبطل بها طوابع اليرادات وطوابع البريد .
- أ - نسبة خمسين بالمائة من قيم الطوابع الاصلية الواجب الصاقها على تلك المعاملات على ان لا يقل الحد الادنى لقيمة ما يلتصق من الطوابع الاضافية على اية معاملة عن خمسة فلس .
- ب - تلتصق الطوابع الاضافية المذكورة بقيمة فلسين على المعاملات البريدية التي يقضي اي من النظامين المشار اليهما بالاصاق طوابع عليها بقيمة تقل عن اربعة فلس .
- ج - يجبر كل جزء من الفلوس الى فلس واحد .

٤ - تعفى جميع المعاملات المالية المتعلقة بأية دفعات او مصروفات تؤدي من الخزنة المالية الى اي فرد من افراد الجيش العربي الاردني (بما فيهم المواطنون المكيون المستخدمون) بما في ذلك المرائض والمستندات المتصلة بتلك المعاملات من احكام هذا القانون .

٥ - تسري احكام قانون رسوم طوابع اليرادات رقم (٥٤) لسنة ١٩٥١ على المعاملات التي تخضع لاحكام هذا القانون .

٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية والمواصلات (البريد) مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١-٥-٤

محرر

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير المالية
سليمان النابلسي

وزير المواصلات
بطاركة نصيب

قانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٥٣ و ٥٤) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥١-٥-١٢

تصدر اراءتنا الملكية بتصاديق القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واذا خالفته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥١

قانون الموازنة العامة المؤقت للسنة المالية ١٩٥١-٩٥٢

- ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة .
- ٢ - يخصص لتفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ - ٣ - ١٩٥٢ مبلغ لا يزيد على (١٣١٧٤٤٤١٤٤) ديناراً تصرف على المقاصد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .
- ٣ - تقدر الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ - ٣ - ١٩٥٢ بمبلغ (١١٧٥٥٠١٢٢) ديناراً كما وردت في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .
- ٤ - يضمن مبلغ (١٤٩٨٩٠٠٢٢) ديناراً من الفيض المقرر على السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ .
- ٥ - لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون .
- ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الجدول رقم (١)
(التفقات العادية)

الأعمال	المبلغ بالدينار	الفصل وعنوانه
٥٨٢٩٩	١ - البلاط الملكي الماشي	
٣٢٥٢١	٢ - مجلس الامة	
٥٥١٠٠	٣ - التقاعد والتعويضات	
٣٦٤٠٨	٤ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	
٤٦١٢	٤ / أ - دائرة المطبوعات	
٤٦٩٦٣	٥ - وزارة الداخلية	
٨٣٠٠	٥ / أ - دائرة الجرائد	
١٩٤٦	٥ / ب - حراسة املاك العدر	
٧٩٧٤٠	٦ - وزارة المدلية	
٢٢٢٥٨	٧ - المحاكم الشرعية	
٥٨٣٨	٨ - الهيئة العلمية الاسلامية	
٥٨٣٣٤	٩ - وزارة المالية والاقتصاد	
٤٨٨٠٢	١٠ - وزارة التجارة والجمارك	
٢١٦٧٧٤	١١ - وزارة الصحة	
٢٠٣٧٥	١١ / أ - دائرة الشؤون الاجتماعية	

هكذا من الشاهل

الفصل وعنوانه	المبلغ بالدينار	الاجمال
١٢ - وزارة الخارجية	١٣٢١٣٦	
١٢ / أ - مكتب الارتباط الخارجي	١٦٠١	
١٣ - دار الاذاعة الاردنية الهاشمية	٤١٠٩٣	
١٤ - وزارة المعارف	٣٠٨١٩٤	
١٤ / أ - دائرة الآثار	٧٢٧٣	
١٥ - وزارة الزراعة	٥٦٧٥٤	
١٥ / أ - دائرة البيطرة	٢٦٧٢٨	
١٦ - وزارة المواصلات (الاشغال العامة)	٦٥٢٠٧	
١٦ / أ - الاشغال العامة المتكررة	٣٨٤٥٠٠	
١٦ / ب - الطيران المدني	٩٢٢٤	
١٧ - دائرة البرق والهاتف	٩٩٠٦٨	
١٨ - دائرة الاراضي والمساحة	٨٣٩٢٤	
١٩ - دائرة الحراج	٣٥٥٣٣	
٢٠ - وزارة الدفاع والشرطة والدرك والسجون	١٢٢٤٠٢٠	
٢٠ / أ - الكتبة الملكية الهاشمية	٢٤٤٦٩٢	
٢٠ / ب - قوة طيران الجيش العربي الاردني	٢٤٤٦٩٢	
٢١ - الوحدات العسكرية	٦٥٠٠٠٠٠	
٢٢ - دائرة تدقيق وتحقق الحسابات	١٥٤٣٦	
٢٣ - محكمة الاستئناف العشائرية	٤٥٨	
٢٤ - دائرة الاحصاءات العامة	٨٤٣٣	
٢٥ - دائرة الاستيراد والتصدير	٣٨٣٨١	
٢٦ - دائرة مراقبة العملة	٤٣٤٢	
٢٧ - وزارة الانشاء والتعمير	٧٧٤٥	
٢٨ - النفقات العامة	٩٣٠٨١٥	

مجموع النفقات العادية:

١١١٣١٧٢٧

للنفقات فوق العادة:

٢٩ - وزارة المالية والاقتصاد	٤٠١٦١٥
٣٠ - وزارة التجارة والحراج	١٢٠٠
٣١ - وزارة الصحة	٢٤٠٠٠
٣٢ - دائرة الآثار	٢٦٥٠
٣٣ - وزارة الزراعة	١٦٧٠٠
٣٤ - الاشغال العامة	٣٢١٠٢١
٣٥ - الطيران المدني	٣٧٠٠
٣٦ - البرق والهاتف	٣٦٤٧٥
٣٧ - الاراضي والمساحة	٩٨٤٧٥
٣٨ - الحراج	١٢٠٠
٣٩ - الجيش العربي الاردني	٩٣٠٠٠
٤٠ - الحرس الوطني	٢٧٩٦٨٩
٤١ - لجنة توحيد القوانين	٩٠٠

الفصل وعنوانه	المبلغ بالدينار	الاجمال
٤٢ - المشاريع الحكومية	٨٠٠٠٠٠	
٤٣ - مشاريع قرض المليون دينار	٩١١٧٩٢	
٤٤ - البلاط الملكي الهاشمي	٢٠٠٠٠	
مجموع النفقات فوق العادة	٢٦١٢٤١٧	
المجموع العام	١٣٧٤٤١٤٤	
الجدول رقم (٢)		
الواردات		
١ - الجمارك والمكوس	٢١٨١٥٠٠	
٢ - الرخص والضرائب	١٢٢٩٥٢٠	
٣ - رسوم المحاكم والدوائر	٤٧١٨٩٠	
٤ - البرق والهاتف	١٩٥٠٥٠	
٥ - واردات اموال الدولة	٣٤٩٠٠	
٦ - الفوائد	٦٠٠٠	
٧ - الواردات المختلفة	٩٥٤٢٦٢	
٨ - المسترد من السفقات غير الموقته	١٥٠٠	
٩ - واردات امانات الطيران	٣٦٠٠٠	
١٠ - تسديد القروض	٢٠٥٠٠	
١١ - حصة الوحدات العسكرية	٦٥٠٠٠٠	
المجموع	١١٧٥٥١٢٢	
١٢ - ٥ - ١٩٥١		
وزير المالية والاقتصاد	وليد الزرارة	
سليمان النابلسي	مدير الرقابة	

محمد عبد السلام السيد مدير المصلحة الأردنية العامة

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٢٦) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢-٥-١٩٥١

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي وبأن يصدره ووضع موضع التنفيذ الموقت وانها تلت الى

قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٥١

معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١- يسمى هذا القانون الموقت (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية) ويحل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- المحاكم العسكرية التي تؤلف بقضى قانون الجزاء العسكري رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٣ هي صاحبة الصلاحية في محاكمة الاشخاص الذين يرتكبون داخل المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها الجرائم المنصوص عليها في المواد (من ٤٨ الى آخر ٥٤) من قانون الجزاء بصرف النظر عن تابعة مرتكبيها.

المادة ٣- على المحاكم العسكرية ان تنفذ بنصوص المواد المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون وان تطبق العقوبات المبينة فيها.

المادة ٤- تسري احكام هذا القانون على الجرائم المذكورة في المادة الثانية التي ارتكبت قبل نفاذه ولم تصدر بها احكام قطعية.

المادة ٥- رئيس الوزراء ووزير الدفاع والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

محمد رشيد

١٢-٥-١٩٥١

وزير العدل	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
هزاع الجالي	عمر مطر	سمير الرفاعي

محرم الدين الحسين السيد ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٣٥) من الدستور
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣-٥-١٩٥١
نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وافاقته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة :

قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٥١

قانون تطبيق قانون التبغ لسنة ١٩٢٩ وقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ المعمول بها في الضفة الشرقية من المملكة على ارضيتها الغربية

١- يسمى هذا القانون الموقت (قانون تطبيق قانون التبغ لسنة ١٩٢٩ وقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ المعمول بها في الضفة الشرقية من المملكة على ارضيتها الغربية) ويعمل به من تاريخ ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٠ .

٢- يضاف الى قانون توحيد قوانين ضفتي المملكة الاردنية الهاشمية (القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٠) المنشور في العدد ١٠٣٩ من الجريدة الرسمية الفقرة التالية كفقرة مضافة :

(٧- قانون التبغ لسنة ١٩٢٩ وقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ والتبديلات الطارئة عليها والانظمة والتدابير الصادرة بموجبها) .

محمد رشيد

١٣-٥-١٩٥١

وزير التجارة :	رئيس الوزراء :
انور الخطيب :	سمير الرفاعي :

محرم الدين الحسين السيد ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٧٥) من الدستور
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٩-٤-١٩٥١
نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى انظمة الدولة .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥١

معدل للنظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١

١- يسمى هذا النظام (النظام المعدل للنظام المالي رقم ١ لسنة ١٩٥١) ويعمل به من تاريخ ١ نيسان سنة ١٩٥١

٢- تضاف الفقرة الآتية الى نهاية المادة (٢٣) من النظام المالي رقم ١ لسنة ١٩٥١ :

و تعتبر (اوامر تخصيص مرتبات التقاعد) براءات تشكيلات ويوقع ما كان منها بمرتبات شهرية تزيد على العشرين ديناراً من قبل رئيس الوزراء وما كان منها بمرتبات لا تتجاوز العشرين ديناراً من قبل وزير المالية .

محمد رشيد

١-٥-١٩٥١

وزير المالية والاقتصاد	رئيس الوزراء
سليمان النابلسي	سمير الرفاعي

تصحيح جملة

في نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١ (نظام الشؤون المالية)
قرو مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٤-١٩٥١ المرافقة على اضافة جملة (والمنطقة الاسرلية) الى آخر الفقرة الخامسة بعد عبارة (في البلدان العربية المجاورة) .

